نظريات التنمية الاقتصادية:

١-٢-٣-١- نظرية الدفعة القوية: يعتبر **(رودان)** من أبرز مؤيدي هذه النظرية الذي يرى انه لا سبيل لامتصاص الأيدي العاملة المتعطلة في القطاع الزراعي ولرفع مستوى انتاجية العامل بالبلدان المتخلفة ومن ثم الارتقاء بمستوى المعيشة سوى الاتجاه نحو التصنيع الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويدفع باقتصاديات البلدان المتخلفة من حالة الركود الى النمو والانطلاق **(بن قانة،٢٠١٢:١٦٣)**. وقد دعا **(رودان)** الى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري كبير في الدول المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات الى جبهة واسعة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والتي تدعم بعضها البعض وبشكل يوفر لها الجدوى الاقتصادية في إقامتها . اذ دعا **(رودان)** في نظريته الى ضرورة إحداث دفعة قوية من أجل التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد والبدء بدفعة قوية الى مستويات إنتاجية ودخل أعلى، كما انه اكد على القيود المفروضة على التنمية والمتمثلة بضيق السوق، لذا فأن التقدم خطوة خطوة حسب رأي **(رودان)** لا يكون له تأثير فاعل على دفع عجلة الاقتصاد القومي الى الامام وتحقيق التقدم الاقتصادي، وتنصرف الفكرة الى حد ادنى من الجهد الانمائي ينبغي بذله ليتسنى للاقتصاد القومي الانطلاق في مرحلة النمو الذاتي.

اذ ان الدفعة القوية نموذج يبين من خلاله كيف ان وجود أنواع من فشل السوق يمكن ان تقود الى الحاجة الى جهد تقوده سياسة عامة للوصول الى عمليات تنموية طويلة وتسريع تلك العمليات ، اذ ان مشكلة ضيق السوق تعمل ضد التصنيع الناجح، واصبحت آراء **(رودان)** هي الجزء الرئيسي للطريقة التي يفكر بها الاقتصاديون بشأن مشكلات التنمية الاقتصادية. وتعتمد هذه النظرية على مبدأ الوفورات الخارجية ، اذ تؤدي هذه الوفورات الى مزايا تعود بالفائدة على المشروعات الإنتاجية نتيجة قيام مشروعات أخرى دون ان تؤثر هذه المزايا في حساب عائد الاستثمار في هذه المشروعات، اي ان النشاط الإنتاجي الذي يقوم به أحد المشروعات تستفيد منه مشروعات أخرى دون أن يحصل المشروع الاول على مقابل لهذه الفوائد من الشركات الاخرى، فمثلا قيام مزرعة من الورود بجانب منحل لإنتاج العسل ففي هذه الحالة يستفيد صاحب المنحل من قيام المزرعة دون ان يعود ذلك بالفائدة على صاحب المزرعة. وترتكز فكرة الوفورات الخارجية على ثلاثة قواعد اقتصادية لابد من تكاملها لتحقيق التنمية وهي:

١-تكامل دالة الإنتاج: عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزئة وضرورة تكامل الصناعات رأسياً من حيث مدخلاتها ومخرجاتها .

٢-تكامل دالة الطلب: وتعني إنشاء عدد من الصناعات المتزامنة في آن واحد لخلق سوق واسعة تسمح بدخول وتعدد السلع المعروضة.

٣-تكامل عرض الادخار: وتعني توفير القدر اللازم من الاموال لتمويل المشاريع الصناعية في بداية مراحل التنمية.

وقد أكدت نظرية الدفعة القوية على:

ان يكون الطلب على المنتجات كبيراً لتحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج والحصول على وفورات كبيرة للعديد من المجالات.

أ- من الضروري زيادة الطلب على اي سلعة لرفع مستويات الدخول بمعدل اكبر للاقتصاد القومي وهذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال برنامج شامل وضخم للاستثمار.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية الدفعة القوية هي:

اولاً-ان هذه النظرية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهذه تُعد مشكلة بالنسبة للدول المتخلفة في توفير الموارد اللازمة من رؤوس الاموال هذه.

ثانياً-ان جوهر هذه النظرية يتضمن تدخلا حكوميا ينظم عملية الاستثمارات، الا انها عبارة عن افكار عامة من دون ان تتعرض لمنهج تفصيلي لكيفية هذا التدخل واشكال الملكية والمشروعات التي سوف تقود عملية التنمية.

ثالثاً-تأكيد هذه النظرية على تنمية القطاع الصناعي وعدم اهتمامها بتنمية القطاع الزراعي الذي يُعد هو السائد في البلدان المتخلفة.

رابعاً-اكدت النظرية على مشكلة ضيق حجم السوق، ونراها تؤكد على الاستثمار على جبهة واسعة من صناعات السلع الاستهلاكية.

١-٢-٣-٢- نظرية النمو المتوازن: يُعد الاقتصادي **(نيركسه Nurkse)** أول من صاغ هذه النظرية وجعلها أكثر ملائمة مع صفات البلدان النامية، اذ تعالج هذه النظرية قضيتين أساسيتين تعاني منهما البلدان النامية، القضية الأولى تتمثل بالحلقة المفرغة للفقر، اما القضية الأخرى التي تقف عائقاً أمام تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هي ضيق السوق المحلية بسبب انخفاض مستوى الدخل والذي يؤدي الى انخفاض الطلب، كما يرى **(نيركسه)** ان نظرية النمو

المتوازن تهدف الى تطوير وتوسيع جميع القطاعات الاقتصادية وعدم اعطاء أهمية محددة لقطاع ما على حساب القطاعات الاخرى، وقد قدم **(نيركسه)** ثلاثة نماذج من أجل بناء القاعدة الصناعية اللازمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية وهذه النماذج هي:

النمو بواسطة الصادرات من المواد الأولية.

١. النمو بواسطة إقامة الصناعات التصديرية.
٢. النمو من خلال إقامة صناعات إحلال الواردات، أي الصناعات التي تلبي حاجة الطلب المحلي من السلع الصناعية والاستغناء عن استيرادها من الخارج.

ان الفكرة الرئيسية التي تتضمنها هذه النظرية هي ان الدول النامية لا يمكن ان يكون باستطاعتها الخروج من حالة التخلف الذي تعيشه إلا من خلال إتباع استراتيجية نمو متوازن وتنفيذ برنامج استثماري ضخم لكسر الحلقة المفرغة للفقر عند نقطة الاستثمار. اذ ان الخروج من الحلقة المفرغة يتمثل بتطبيق رأس المال على نطاق واسع ولمختلف الصناعات، فمعظم الصناعات التي تقدم للاستهلاك الواسع هي متكاملة اي ان كل صناعة تقدم منتجات للصناعة الأخرى وان كل صناعة تخلق سوقا للصناعات الأخرى وبذلك تستطيع الصناعات ان تساند بعضها البعض الاخر . وقد وجه نقد لهذه النظرية تمثل بالاتي:

اولاً–فسر **(نيركسه)** ظاهرة التخلف في نظريته ضمن منظور الرأسمالية العالمية وتجاهله للعوامل التي أدت الى هذا التخلف، فالتخلف والفقر ليست ظواهر طبيعية بقدر ما هي ظواهر إنسانية.

ثانياً–بعض الدول النامية انتقلت من أوضاع بدائية الى تصدير خامات ومحاصيل نقدية، وان مثل هذا التطور قد تطلب استثماراً في منشآت تخدم التجارة كمحطات التخزين والتعبئة وعدداً من الإنشاءات لتوفير الخدمات التجارية، وكل هذه التطورات تدل على وجود رؤوس أموال كبيرة وهذا لا يتوافق مع خصائص البلدان المتخلفة.

ثالثاً–يرى **(هيرشمان)** ان الدول النامية لا تستطيع ان تقوم بتنفيذ برنامج استثماري واسع لتغطية كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بسبب مواردها المحدودة.

رابعاً–ان القيام بتوزيع الموارد على عدد كبير من الاستثمارات يؤدي الى صغر حجم هذه الاستثمارات عن حجمها المطلوب مما يضر بالكفاءة الإنتاجية لها.

١-٢-٣-٣- نظرية النمو غير المتوازن: يعتبر **(البرت هيرشمان)** و**(هانز سنجر)** من أهم مؤيدي هذه النظرية، وقد انتقد اسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي بين **(هيرشمان ونيركسه وروزنشتين رودان)** في ان عملية التنمية تحتاج الى دفعة قوية تتمثل ببرنامج استثماري ضخم ، الا ان **(هيرشمان)** يرى ان هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة في الدول النامية. وتنطلق هذه النظرية من الافتراض بأن الأوضاع السائدة في البلدان النامية لا يسمح لها بتوفير جميع المتطلبات المالية والبشرية والتكنولوجية اللازمة للتنمية في كافة القطاعات الاقتصادية، ومن ثم لا بد من توفير وتوجيه الإمكانات المتاحة للبلدان النامية واستثمارها في بعض القطاعات التي تكون ملائمة للأوضاع المحلية في هذه البلدان، اذ ان التركيز على هذه القطاعات سوف يساعد على تطويرها ويخلق خللا (عدم توازن) في الاقتصاد القومي أي ظهور بعض القطاعات الإنتاجية او ربما قطاع واحد او عدد محدود منها الرائدة والمؤثرة في القطاعات الاخرى، وان وجود مثل هذا الخلل يساعد في تحفيز القطاعات الأخرى للحاق بالقطاع المتطور. ويرى **(هيرشمان)** بأن التنمية الاقتصادية يمكن ان تتحقق من خلال خلق ظروف وحالات عدم التوازن في الاقتصاد وهذا يعني ان هذه النظرية توكد على العوامل الديناميكية في عملية التنمية وتدعو الى استثمار نسبة عالية من الادخارات في مشاريع تنموية معينة، وعلى هذا الاساس يرى **(هيرشمان)** ان السياسة التنموية المثلى تتمثل بالاستفادة من الآثار الاقتصادية الناتجة عن عدم التوازن، فهو بذلك يرى وبموجب هذه النظرية سوف تظهر بعض الاختلالات التي يجب عدم الخوف منها بل لابد من القيام بالعمل على تعزيزها لأنه من شأن تلك الاختلالات دفع الاقتصاد نحو الأمام.

وقد وجه نقد لهذه النظرية يتمثل بالاتي:

اولاً-افتراض كل من **(هيرشمان ونيركسه)** بأن آلية السوق الحرة هي الآلية الناجحة لتحقيق أهداف هذه النظرية، ولكن عدم واقعية هذا الافتراض أرغم أنصار هذه النظرية على تبني التخطيط كضرورة لابد منها لبلوغ الأهداف التنموية المرسومة.

ثانياً-يتسائل **(ستريتن)** بخصوص نظرية النمو غير المتوازن عن (الحجم الامثل للاختلال)، اذ ليس المهم ان يحصل الاختلال وانما المهم هو الحجم اللازم منه لتعجيل النمو الاقتصادي.

ثالثاً-ان توزيع الاستثمارات على مشاريع متعددة في وقت واحد يجعلنا أمام واحد من الخيارين، اما التضحية بوفورات الحجم الكبيرة او اللجوء الى الاقتراض .

١-٢-٣-٤-نظرية آرثر لويس: تُعد هذه النظرية من أهم النظريات الحديثة في مجال التنمية الاقتصادية لأنها تركز على التغيير الهيكلي للاقتصاد الذي يعيش حد الكفاف، اي التركيز على كيفية تحويل الدول النامية من الاعتماد الكبير على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، وبموجب هذا التغير حصل **(آرثر لويس)** على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات. يستهدف جوهر نظرية **(أرثر لويس)** الاقتصادات النامية على أساس التقسيم الى قطاعين، الاول القطاع الريفي الذي يتميز بكثرة العاملين وتكون إنتاجيته الحدية مقتربة من الصفر، فضلاً عن انخفاض مستوى دخل الفرد وبذلك يكون عرض العمل كبير مقابل الطلب عليه، اما القطاع الثاني فهو قطاع الحضر او القطاع الصناعي وهو المسؤول عن عملية الاستثمار التي تعتمد عليه التنمية الاقتصادية، وهذا القطاع يتسم بإنتاجيته العالية بحيث تنتقل اليه قوى العمل من القطاع الريفي وتفترض النظرية ان مستويات الاجور في أعلى معدلاتها.

اذ انطلق **(أرثر لويس)** من الفكرة التي بين من خلالها كيف يمكن لقطاع الصناعة ان يصبح قطاعاً اقتصادياً كبيراً، وقد اعتبر ان النمو هو عبارة عن انتقال للدخول نحو الطبقة الرأسمالية لأنه يعتقد ان هذه الطبقة تتمتع بميل حدي أكبر للادخار عن غيرها من الطبقة الفقيرة فكلما كان الادخار اكبر فان الاستثمار يكون أكبر. ووضع **(أرثر لويس)** فرضين فيما يخص القطاع التقليدي هما:

١. هناك فائض عمالة اي ان الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي واحداً.
٢. جميع العمال الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج ، لذلك فأن الأجر الريفي الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بالإنتاجية الحدية.

وقد وجهت انتقادات لنظرية أرثر لويس تتمثل بالاتي:

اولاً- الفرض الاول غير الواقعي هو مسألة بقاء مستوى الأجور الحقيقية في القطاع الصناعي ثابتاً بقدر ما يستمر فائض العمالة في القطاع التقليدي ، فمن المشاهد استمرار ارتفاع مستويات الأجور في المناطق الحضرية والصناعية في كافة دول العالم حتى لو كانت هناك بطالة سافرة في قطاع او اخر من قطاعات الاقتصاد القومي.

ثانياً-افتراض النموذج وجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الريفي بينما يوجد توظيف كامل في القطاع الحضري الصناعي، اذ ان معظم الدراسات تشير على العكس من هذا الفرض ففي أغلب الدول النامية توجد البطالة السافرة في القطاع الصناعي الحضري والقليل من البطالة السافرة او المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي الريفي.